توازن القوى الدولي وتوازن القوى الاقليمي: دراسة نظرية تحليلية

الدكتور احمد مشعان نجم(*)

شهدت الإنسانية خلال تاريخها الطويل منذ أنَّ عرفت فكرة الدولة، بروز مسألة مصاحبة لها عرفت بتوازن القوى في إطار قانون الصراع الذي يحكم العلاقات الدولية، ونتيجة لأهميته فقد تم تدريسه بعناية كبير في العديد من المؤسسات ومراكز البحوث الغربية المتقدمة وأصبح حجر الزاوية في السياسات الدولية للعالم الغربي، فهناك من يرى أنَّه مفاتح السلام أو الأستقرار الدولي كون حالات الأستقرار التي شهدها المجتمع الدولي كانت نتيجة عنه، بينما يرى البعض الآخر ما هو إلا وهم كون مسألة القوة العسكرية لم تعد العامل الحاسم في السياسة الدولية ولا سيما بعد الحرب الباردة، ليبرز مفهوم آخر، هو توازن المصالح، في حين أنَّ كلا الشكلين يمثلان أو ناجمان عن هدف واحد هو القوة بأشكالها المختلفة والتي قد تتبع ازائها اساليب القوة العسكرية أو اساليب تبادل المصالح وهو ما تعارف عليه اليوم بالقوة الناعمة والقوة الصلبة لتؤدي إلى توازن قوى على أكثر من مستوى دولي وإقليمي، وعملية تفاعلية بشكل متبادل محكومة بقواعد العلاقات الدولية القائمة على الصراع على القوة والمصلحة القومية، بالشكل الذي يحقق للدول مكانتها الدولية والإقليمية التي تسعى إلى تحقيقها، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التوازن، وما هو التأثير المتبادل بين التوازن الدولي والتوازن الفرعي من خلال خمسة مطالب رئيسة:

المطلب الأول: مفهوم التوازن

المطلب الثاني: تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي

(*)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الثالث: خصائص اللاعب الاقليمي

المطلب الرابع: متطلبات تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي

المطلب الخامس: وظيفة ميزان القوى

التوازن الدولي والمقصود به توازن القوى بين الاطراف المؤثرة على سير الاحداث العالمية يشكل اهمية قصوى للتعايش السلمي بين الشعوب. وقد بدى هذا التوازن في السابق، اي في القرن العشرين واضحا بمعسكرين المعسكر الشرقي، والمعسكر الغربي، تجاذبا دول العالم الاخرى الى صفيهما. وقد تزعم المعسكر الغربي الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية الكبيرة ومن تبعهم من دول العالم الاخر، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا ودول اوروبا الشرقية ومن تبعهم من دول العالم النامية والأقل نمواً.

من جانب اخر، ان توازن القوى بين الفاعلين المؤثرين على القضايا التي يشهدها النظام الدولي، له اهمية كبيرة في تحقيق السلم والامن الدوليين، وما له من انعكاسات هامة على تحقيق مصالح الدول وشعوبها، وفي ظل تجاذبات اطراف العلاقات الدولية ما بين تعاون وصراع في ظل كل طرف يسعى الى تحقيق مصالحه القومية، تتغير موازين القوى لهذه الاطراف كل حسب امكانياته وقدراته على توظيفها بالشكل الصحيح والمحسوب لتحقيق المصالح، الامر الذي يؤدي الى عملية تأثير متبادلة ما بين القوى الفاعلة سواء على المستوى الدولي او الاقليمي بسبب الترابط الكبير بين هذه الاطراف مع بعضها البعض وتشابك علاقاتها ومصالحها في ظل بيئة معقدة ومتداخلة ومتشعبة في النظام الدولي.

اهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة بفائدة نظرية مهمة، اذ تحاول ان تقدم تحليلاً واقعياً بخصوص متغير توازن القوى الدولي في العلاقات الدولية كآلية من آليات تحقيق السلام والامن الدوليين، وذلك من خلال السعي للحفاظ على اوضاع مستقرة نسبياً في النظام الدولي، بما يحقق السلم والامن الدوليين، فضلاً عن ذلك اهمية توازن القوى

الدولي لتوازن القوى الاقليمي او الفرعي والذي يتأثر ويؤثر به في عدة مناطق واقاليم بشكل يعكس مدى ارتباط احدهما بالآخر، لا سيما ان وجود السلم والاستقرار في احدهما يؤدي الى امتداده للطرف الآخر وبشكل ايجابي على المجتمع الدولي ككل.

اشكالية الدراسة:

لم يكن توازن القوى الدولي كمتغير في العلاقات الدولية بمنأى عن التأثير على التوازنات الفرعية التي تدور في محيطه، بل ايضاً تأثير التوازن الدولي بحد ذاته على هذه التوازنات الفرعية بشكل ايجابي او سلبي وما يترتب عليه من تداعيات مهمة على السلم والامن الدوليين.

لكن يمكن القول، ان هذا التأثير المتبادل هو الاخر يتأرجح في درجة القوة والضعف بين الطرفين، بما اثار التساؤلات فيما يخص وجود عدة متغيرات تتحكم به، ابرزها، ما هي اهمية اللاعب الدولي او الاقليمي بالنسبة للتوازن، وما هي القدرات الاساسية التي تؤهله للقيام بهذا الدور، وتمحورت الأسئلة الرئيسة للدراسة حول:

- ما هو مفهوم التوازن؟
- مدى تأثير توازن القوى الدولي على التوازن الاقليمي؟
- مدى تأثير توازن القوى الاقليمي على التوازن الدولي؟
- ما هي العلاقة المتبادلة بين التوازن الدولي والتوازن الاقليمي؟
- ما هي اهم صفات او خصائص اللاعب الاقليمي؟
- ما هي متطلبات تأثير توازن القوى الاقليمي على التوازن الدولي؟
- ما هي وظيفة توازن القوى؟
- مدى قدرة توازن القوى على تحقيق السلم والامن الدوليين في النظام الدولي؟

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على ثمة وجود ترابط كبير وتأثير متبادل بين توازن القوى الدولي وما بين التوازنات الفرعية على اعتبار ترابط المصالح والعلاقات بين الفاعلين

الدوليين في النظام الدولي ووجود بنية نظام دولي محكوم بمجموعة من القواعد والضوابط فضلا عن المتغيرات المتداخلة والسريعة التي يشهدها المجتمع الدولي ومن ثم، فان اي تغيير في البيئة الدولية لا بد ان ينعكس على البيئة الاقليمية ومن ثم على توازن القوى الاقليمي الحاكم لهذه البيئة وبالعكس بالنسبة للتغيرات في البيئة الاقليمية سوف تؤثر هي الاخرى على البيئة الدولية ومن ثم على توازن القوى الدولي في عملية قائمة على التأثير المتبادل في ظل التعاون او الصراع الذي يحكم العلاقات بين الاطراف الدولية وستحاول الدراسة اثبات هذه الفرضية او تعديلها او نفيها.

منهج الدراسة:

تمت الاستعانة بالمناهج العلمية وفق تطلب موضوع الدراسة والتي تؤدي الغرض من طبيعة الدراسة المختارة، تمت الاستعانة بالمنهج النظمي لدراسة المدخلات للظاهرة قيد البحث وعملياتها ثم المخرجات التي ستكون بمثابة المستقبل المشكل وفقاً لتلك المدخلات. كما واستعانت هذه الدراسة بمنهج تحليل النظم كونها تنطلق من اطار منهجي يركز على العوامل البيئية والهيكلية المبسطة بتطورات ظاهرة توازن القوى، كما وتم الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان اوجه الشبه والاختلاف او التمييز بين ظاهرة الدراسة قيد البحث وبين مثيلاتها المتفرعة عنها.

هيكلية الدراسة

في ضوء ما تقدم ارتأينا تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية الى خمسة مطالب اساسية، ومقدمة، وخاتمة، إذ يبحث المطلب الاول مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، اما المطلب الثاني، فيبحث في دراسة تأثير توازن القوى الاقليمي على توازن القوى الدولي، في حين يبحث المطلب الثالث في دراسة خصائص اللاعب الاقليمي، فيما يتناول المطلب الرابع دراسة متطلبات تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي، اما المطلب الخامس والاخير فيهتم بدراسة وظيفة توازن القوى بمفهومه العام والشامل.

المطلب الأول: مفهوم التوازن

ابتداءً أستخدم مفهوم التوازن في العلوم الطبيعية الصرفة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأسبغت عليه الخصائص التلقائية والحتمية[1]، كما يستعمل لوصف سياسات الدول التي تستهدف تحقيق هذا التوازن[2].

ويعرف التوازن عموماً بأنَّه قانون عام ومبدأ اجتماعي يمكن أستخدامه بوصفه وسيلة مجدية ونافعة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل انماط تفاعلاتها، وقد تعددت التعاريف حول التوازن بسبب تعدد الصفات والمناهج التي استخدمت[3].

إن كل نظام دولي عرفه العالم هو نتيجة لإعادة تشكيل التكتلات الإقليمية والاقتصادية والدبلوماسية التي تلت نزاعات الهيمنة، التي تستلزم قواها أنَّ يكون مائلاً لجانبها في علاقتها الاستراتيجية مع القوى الأُخرى، فالحرب مثلاً ما هي إلا أداة لتغير النظام طبقاً للتوزيع الدولي للقوة، كما أنَّ عدم التوازن في النظام الدولي الناجم عن تزايد الأنفصال بين السيطرة القائمة على النظام وإعادة توزيع القوة في النظام ومع بقاء مقدار من المكانة وقواعد النظام القائم يُؤدي حتماً إلى تآكل قواعد القوة التي تهدف للسيطرة على النظام، ومع إعادة توزيع القوة، ازدادت تكاليف المحافظة على النظام الدولي التي تتحملها القوى المهيمنة مقارنة بقدرتها على دفع التكاليف، وبذلك فأنَّه عندما تزداد القوة النسبية للدول الصاعدة فأنَّها تحاول تغير القواعد التي تحكم النظام الدولي وتقسيم مناطق النفوذ[4]، يُعد توازن القوى بمثابة أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية، والتأمل في دور القوة يعيدنا إلى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الإنساني في قديم الزمان، فالإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع اقرانه للبحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه وطمعاً في المجد، إذ مثلت حالة الطبيعة وضعاً دائماً وثابتاً في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاول الدول للبحث عن التوازن فيما بينها من أجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم[5]، وقد أستحضره كل اللاعبون الدوليون الكبار في القرن العشرين: وأستخدمه بين الحين والآخر الاغريق والفرس والهنود على الرغم من أنَّهم لم يعطوه اسماً، شكل جزءاً أساسياً من عمل نظام المدن

الايطالية، على الرغم من أنَّه لم يأخذ اسمه لأول مرة إلا في القرن السادس عشر دون أنَّ يكون له حينها نظرية أو مبادئ، مجدته الأنظمة الملكية في القرن السابع عشر وقدسته كونه مبدأ للأستقرار في معاهدات القرن الثامن عشر، ومع ذلك فأنَّ أحد رواد التجارة الحرة في القرن التاسع عشر وهو(جون برايت) عده وهماً احمق ضحي لأجله بمئات الآلاف من الارواح، فيما عده الرئيس الأمريكي الأسبق(ودرو ولسن) مسؤولاً عن الحرب العالمية الأولى 1914–1918م ورمزاً ما هو متعفن في السياسة والدبلوماسية التقليدية[6].

لذلك فأنَّ سبب وقوع الحروب كما يرى(كينيث والتز **waltz**) وهو من رواد الواقعية الجديدة، بسبب الفوضى الدولية وعدم وجود حكومة عالمية أو حاكم واحد لجميع الدول[7]، فالميل للصراع والتعاون داخل النظام الدولي بالنسبة لـ(والتز)، يعتمد على توزيع القدرات، وثمة اربعة انماط لتوزيع هذه القدرات التي يمكن أنَّ تتواجد وهي: احادي القطبية بوجود قوة مهيمنة بالقدرات الاقتصادية والعسكرية، وثنائية القطبية، ومتعدد الأقطاب المتوازن وغير المتوازن[8]، كثير من علماء العلاقات الدولية الحديثة يتفق مع(ثيوسيديدس)، بحجة أنَّ تميز التغييرات في ميزان القوى بين الدول هي من بين الأسباب الأكثر شيوعا للحرب[9]، ذلك أنَّ التغييرات في ميزان القوى من شأنَّه أنَّ يسفر عن عدم الأستقرار أو الحرب في الغالب، وفي هذا الشأنَّ يقول(ثوسيديدس) عن(حرب البلبونسيان) أنَّ ما جعل الحرب أمراً قائماً هو تنامي قوة أثينا والخوف الذي أثارته أسبرطة[10]، ومن ثم يكون التوازن إحدى الوسائل لتجنب وقوع الحرب بين الدول.

وانطلاقاً من هذا الإطار يمكن أنَّ نخلص إلى ثلاثة مدلولات رئيسة لمفهوم ميزان القوى وهي المدلول الموضوعي، والمدلول النمطي، والمدلول الايديولوجي، فالمدلول الموضوعي أو العلمي لميزان القوى يعني "الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول"، وهكذا يمكن القول بأنَّ ميزان القوى–بمدلوله الموضوعي– يتحقق بعامل "انفعال القوة بالقوة" أي بعامل قانون الفعل ورد الفعل الذي يحكم

علاقات الاجسام الطبيعية، أي أنَّ توازن القوى يتم بشكل تلقائي وبصورة عفوية، دون أنَّ تسعى الدول لتحقيقه ارادياً فهو توازن يتحقق نتيجة للصراع الدولي، ومن اشهر أنصار هذا التعريف، ابو القانون الدولي(فاتيل)[11]، الذي يرى أنَّ توازن القوى هو "الوضع الذي لا يتمتع أحد بالقوة دون الآخرين ويكون القانون فوق الآخرين"، فميزان القوى، بمعنى توزيع منتشر بشكل كاف للقوة بحيث لا يمكن لدولة أنَّ تفرض إرادتها على بقية المجتمع الدولي هو شرط أساس لفعالية عمل القانون الدولي، ومن ثم، يستشهد(هدلي بول) بوصفها واحدة من وظائف ميزان القوى هو توافر الظروف عن طريق المؤسسات الأُخرى للمجتمع الدولي، بما في ذلك القانون الدولي[12].

أما المدلول النمطي لميزان القوى فهو "أكثر المدلولات حدوثاً، ويعني به ميزان القوى السياسية، وله برنامج عمل ارادي تطبقه الدولة في المجال الخارجي، تحقيقاً لهدف معين، أنَّه يرتبط بما يجب أنَّ يكون وليس بما هو قائم فعلاً، لذلك فهو توازن مقصود ومستهدف، وقد اظهر هذا المدلول ما يعرف بسياسات ميزان القوة كأدوات دبلوماسية"[13].

أما المدلول الايديولوجي لميزان القوى، فيقصد به "إتخاذ الدول من فكرة العمل على تحقيق ميزان القوة سنداً ايديولوجياً تقنع به أهدافها سواء في السعي إلى الابقاء على صورة ميزان القوى، أو إلى التنكير لها والسعي إلى تعديل فيها على مقتضى مصالحها الوطنية"، وانطلاقاً من المدلول الايديولوجي لميزان القوى، تعمل الدول على تبرير سعيها الحثيث نحو العمل على انماء قواها، بزعم محاولتها الابقاء على ميزان القوى فيما بينها، غير أنَّه من الملاحظ–تأريخياً– أنَّ الدول لا تكتفي بمجرد تحقيق التوازن فحسب وأنَّما تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وافتقاد الثقة في علاقات ما بين الدول، الامر الذي يسفر عن دخولها في حلقة مفرغة وسباق محموم نحو زيادة القوة[14].

إنَّ هذه المعاني الثلاثة هي الشائعة الأستخدام لشرح مفهوم توازن القوى، غير أنَّ المعنى الحقيقي هو المدلول العلمي الأول، فتوازن القوى ليس سوى توزيع متعادل نسبياً للقوى، وينشأ نتيجة للصراع الدولي من أجل القوة والنفوذ وبصورة تتم

رغم إرادة أطراف هذا التوازن، بدليل أنَّ هذه الأطراف لا تستسلم لحالة التوازن، بل أنَّها في زمن التوازن لا تتوقف عن السعي للإخلال به لمصلحتها، فالتوازن لا يلغي الصراع والتنافس من أجل القوة لكنه يفرض على اللعبة السياسية مجموعة من القواعد يتوجب الإلتزام بها[15].

في هذا الشأنَّ، تفترض المدرسة الواقعية/الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية أنَّ الدول هي فواعل وحيدة ومحددة أو متحكمة في مخرجات السياسة الدولية، ومن ثم فهذا يعني التوازن بين الوحدات السياسية للنظام الدولي، ومن ناحية أُخرى، يقتضي التوازن المتابعة المستمرة من قبل الدول لسلوك بعضها البعض، وكذا توفر عوامل أُخرى ضرورية، منها ما هو متعلق بالجغرافيا(حجم الإقليم) ومنها ما هو يخص المكونات السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات ضمن معادلة التوازن العامة، التأكيد على هذه العناصر، يطرح تحدياً جدياً أمام التوازن المتعلق بسعي الدول الحثيث المستمر وراء السيطرة على الموارد عبر العالم من أجل كسب مزيد من القوة على حساب الأطراف الأُخرى، والأكثر من ذلك كما أشار(جون ميرشايمر)، أنَّ الدول لا تسعى فقط للسيطرة على الموارد عبر العالم ولكن أيضاً تقويض هيمنة بعضها البعض على ما تملكه من موارد ومقدرات القوة، مما يعني اننا أمام تمزيق معادلة التوازن الذي سوف يُؤدي مباشرة إلى نشوب النزاعات وشيوع عدم الأستقرار الأمني العالمي[16]. ولاحظ (مورغنثاو **Morgenthau**) أنَّ أبرز مظاهر ميزان القوى تاريخياً هي في العلاقات بين أمة واحدة أو تحالف وتحالف آخر[17]، ووفقاً لـ(كينيث والتز **waltz**) "في الفوضى، الدول تشكل تحالفات لحماية أنفسهم، يتم تحديد سلوكهم من قبل التهديدات، وقوة الآخرين هو مجرد عنصر واحد في حساباتهم"، (والتز) يُشير إلى أنَّ الدول تقدر التهديدات التي تشكلها الدول الأُخرى التي لها القوة النسبية، والنوايا، وميزان الدفاع، من شأنَّها أنَّ تفسر سبب غياب الهيمنة في النظام كنتيجة حتمية لمواجهة التهديدات كما هو الحال للهيمنة الفرنسية في عهد نابوليون والهيمنة الألمانية في عهد هتلر وغيرها[18]، وبين(ستيف والت) في عمله الكلاسيكي الصادر عام **1987**م، عن أصول التحالفات خمس نقاط هي: بصفة عامة، أولها، من

المحتمل أنَّ تنخرط الدول في سلوك توازني وليس سلوكاً تبعياً، وثانيهما، أنَّ الدول تحقق التوازن رداً على تهديدات وليس لمجرد الرد على انعدام التوازن في القوة، وثالثهما، أنَّ التبعية تشكل في العموم رد فعل الدول الضعيفة ومن غير المحتمل أنَّ تغير توازن القوى العالمي بشكل ملحوظ، ورابعهما، أنَّه مع أنَّ النية العدائية متغير مهم في تقييم التهديدات من قبل الدول، فأنَّ التضامن الايديولوجي–المحدد من حيث الصفات المشتركة– ليس مُؤشراً قوياً على تشكيل التحالف، وأخيراً، أنَّ سلوك القوى الإقليمية التوازني أقل استجابة إلى توازن القوى على مستوى العالم منه إلى التهديدات الاقرب جغرافياً من جانب القوى الإقليمية الأُخرى، وبالاعتماد إلى حد كبير على تاريخ الحرب الباردة، فأنَّ استنتاجات(والت) بخصوص العلاقة بين تشكيل التحالفات وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجي في عالم ثنائي القطبية متفائلة وتحذيرية معاً، فحيث أنَّ التوازن كان هو الأتجاه السائد، وأنَّ معظم قوى العالم كانت ميالة بقوة إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان العداء الأمريكي المضلل وليس ضبط النفس الإستراتيجي مرجحاً لأنَّ يثير تحركات تعود بنتائج عكسية على الأهداف والمصالح الأمريكية، وذكر(والت) أنَّ هذه الوصفة ما زالت صالحة في عالم احادي القطبية، وأُيد بأستمرار ضبط النفس الأمريكي حتى في غياب قوة مقابلة[19].

أما الدكتور(ابراهيم ابو خزام) فيعرف توازن القوى بأنَّه "حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية الأساسية، توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الأستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن"، أنَّ هذا التعريف ينطوي على العناصر الرئيسة لأي توازن للقوى وهي[20]:

1. وجود عدد من الأقطاب الدولية الأساسية.
2. توزيع متعادل أو شبه متعادل للقوة والتأثير بين هذه الأقطاب.
3. وجود قواعد للتصرف يفرضها التعادل في القوة.
4. الحفاظ على الأطراف الدولية في زمن التوازن.

5. خلق حالة من الأستقرار النسبي.

ومن ضمن المفاهيم التقليدية في دراسة العلاقات الدولية أنَّ توازن القوى يحدد فقط بواسطة القوة العسكرية[21]، ولكن على العكس من ذلك نجد أنَّ المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية تقر بالتأثير النسبي للقدرات العسكرية على توازن القوى لأنَّ هناك عوامل أُخرى تؤدي دوراً إلى جانب القوة العسكرية، إذ علينا أنَّ نميز بين القوة العسكرية من جهة والقدرة بمفهومها الشامل من جهة أُخرى[22]، أنَّ المفهوم الرئيس في توازن القوى هو أثر القدرات الاقتصادية في التوازن، فاليابان دولة ذات قدرات عسكرية محدودة أصبح لها تأثير اقتصادي في العلاقات الدولية، مثل تأثير إمكاناتها الاقتصادية في العالم ولا سيما الدول النامية، وحتى بدون القوة العسكرية فأنَّ تأثيرها الإقليمي يزداد بشكل متسارع ويقوم على علاقاتها الاقتصادية الثنائية وعلى قدراتها في قيادة آسيا والباسيفيكي في مجال التنمية الدولية، ونفس الامر بالنسبة للاتحاد الأوروبي وزيادة قدراته التنافسية، فبالرغم من اعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الأمن العسكري، فأنَّه سيشكل أكبر منافس لها في المستقبل[23]، هكذا يلحظ صعود بعض الدول ذات الاقتصادات القوية في سلم المكانة وصناعة القرار العالمي من دون أنَّ يرافق هذه المكانة الاقتصادية ما يوازيها من قوة عسكرية، كما يلحظ كذلك تراجع التركيز الدولي على الاحلاف العسكرية لمصلحة التحالفات الإقليمية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية مثل: مجموعة بريكس **BRICS**، واتحاد جنوب شرق آسيا، اسيان **ASEAN**[24]، وفي الوقت الذي يقوم توازن القوى التقليدي على تأكيد القوة العسكرية والاقتصادية–الصناعية–، وكان غير الممكن إحداث أي تغيير فيه إلا تدريجياً او عن طريق الغزو، فأنَّ توازن القوى الحديث فيعكس مستوى تطور المجتمع العلمي ويمكن أنَّ يتهدد جدياً جراء تطورات حاصلة كلياً داخل حدود هذه الدولة أو تلك[25]، وهكذا، فأنَّ الفكرة الرئيسة لتوازن القوى بصورتها التقليدية في أنَّ الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل التعارض بين المصالح القومية للدول فحسب، وانما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها الذاتية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على

ذلك، أنَّه إذا أمكن لدولة واحدة أنَّ تحقق تفوقاً ضخماً أو ساحقاً في قواها، فأنَّ هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأُخرى واستقلالها، ولذا تقوم المحالفات الدولية لعدم تمكين دولة أو مجموعة من الدول الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنَّها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها السيطرة عليها، ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هامين يخص أولها حفظ السلم الدولي، بينما يخص الثاني حماية استقلال الدول الأعضاء في تلك المحاور والتكتلات[26]، ولكي يحصل أستقرار دولي فلابد من وجود توازن بين دول العالم، وأنَّه لا بد من وجود قوة ذات شأنَّ تعمل على احلال هذا التوازن المنشود، وهذه القوة ذات الشأنَّ، والتي بإمكانها العمل على احلال الأستقرار الدولي المنشود هي الدولة صاحبة النفوذ، ويتجلى دور هذه الدولة بأنَّه دور الموازن لأي قوتين أو كتلتين تتضارب المصالح بينهما، هذا وأنَّ الذي تفعله الدولة صاحبة النفوذ والتي يهمها الابقاء على الاحوال السائدة والابقاء على مصالحها بالذات، هو أنَّ تقف إلى جانب الدول الأقل قوة، بحيث يُؤدي هذا الوقوف إلى احلال التوازن بين القوتين المتضاربتين، ومن ثم احلال الأستقرار الدولي المرغوب فيه، ولقد ادت بريطانيا[*]، في القرن التاسع عشر الدور الكبير في هذا المضمار[27].

فيما يخص هراريكية التوازن، فقد لاحظ(بول مايكل كينيدي Paul Michael Kennedy) في كتابه –صعود القوى العظمى وسقوطها– The Rise and Fall of the Great Powers، خلاصة دراسته لنحو(500) عام من بزوغ نجم القوى الكبرى ثم أفولها داخل النظام العالمي، وهو يرى أنَّ الثروة والقوة الاقتصادية والعسكرية تُعد أموراً نسبية فيما يخص النظام العالمي الجديد، ونظراً إلى هذه النسبية وخضوع كل الامم للأتجاه نحو التغيير، فأنَّ التوازنات الدولية غير ثابتة، وفي ضوء الطبيعة الفوضوية والتنافسية للصراعات بين الدول، فأنَّ كل قرن سيشهد جدلاً حول طبيعة النظام العالمي، في ظل وجود قوى صاعدة وأُخرى هابطة في نظام عالمي فوضوي[28]، فتوازن القوى ليس ثابتاً في أي وقت من الاوقات، عناصره المكونة دائمة التحول والتبدل كما يرى ذلك وزير الخارجية الأمريكية الاسبق(هنري كيسنجر)[29].

غير أنَّ التوازن ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها دائماً وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، ما يُؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي للتفوق، فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما[30]، أو ربما يتواجد بسبب ردود الفعل شبه التلقائية من جانب بعض الدول على رغبة التفوق لدى بعض الدول الأُخرى[31]، فالدول توازن بعضها البعض الآخر كون أنَّ بعضها اقوى من البعض الآخر ليصبح توازن القوى اشبه بقانون عالمي فالتاريخ الدبلوماسي ما هو إلا سلسلة من التحالفات والتكتيكات المتوازنة[32].

وعليه فأنَّ توازن القوى مصطلح أساس في العلاقات الدولية يرتبط بالقوى النسبية فيما يخص علاقاتها مع بعضها البعض، كما أنَّ له مركزية خاصة بالنسبة إلى الحسابات الحقيقة للعلاقات الدولية التي تصور القوة على أنَّها القوة الدافعة التي توجه السياسة وسلوك الدول، ويرتبط توازن القوى بالأمن الدولي والإقليمي ويمكن تصورها كمفهوم تحليلي سياسي دافع للنشاط العسكري والتنظيمات التجارية وانشاء التحالفات في كلا المجالين، ومن ثم تعد التحالفات الاقتصادية والعسكرية والإقليمية مثل حلف شمال الأطلسي(NATO) والاتحاد الأوروبي،...الخ، شديدة الأهمية بالنسبة إلى التحكم في توازن القوى[33].

ولكن ينبغي عدم النظر بمثالية إلى فكرة توازن القوى كإحدى أبرز آليات العلاقات الدولية، فهذه الفكرة استعملت بأشكال متباينة في مختلف العصور كما تقول مستشارة الأمن القومي الأمريكي(الأسبق)(كوندوليزا ويزلي رايس)، حيث أستخدمت فكرة توازن القوى احياناً بمعنى القدرات العسكرية والاقتصادية والجيوستراتيجية، أي التوازن الفعلي للقدرات بين الخصوم والمتنافسين، كما أستخدام مصطلح "توازن القوى" أيضاً، بحسب رايس، للدلالة على إستراتيجيات تهدف إلى منع ظهور قوة مهيمنة مثلما حدث عندما تحالفت روسيا والنمسا وبروسيا–تتقاسم المانيا اراضيها حالياً مع دول أُخرى– وبريطانيا عام 1813م، واعلنت أنَّ هدفها هزيمة فرنسا

لإستعادة توازن القوى، أي أنَّ المفهوم أستخدم في هذه الحالة بغرض الدفاع عن النفس ضد التصرف التعسفي لإحدى القوى الإقليمية، كما أستخدم مفهوم توازن القوى أيضاً من القوى الكبرى لتبرير سياساتها التوسعية، وأستخدم المفهوم ذاته في أثناء الحرب الباردة للدلالة على الحاجة إلى التفوق الغربي على دول الكتلة الشيوعية، ولا سيما على الصعيد العسكري، ومن ثم لم يعد توازن القوى يعني في حقيقة الامر التوازن، وأنَّما عدم توازن القوى بشكل يصب في مصلحة الطرف الذي يوظف هذا المفهوم، وهو التفسير ذاته الذي تستخدمه "إسرائيل"، القوة الإقليمية المهيمنة في الشرق الأوسط[34].

يتضح مما سبق أنَّ ثمة أختلافات كثير بين المختصين والكتاب بشأنَّ وضع مفهوم محدد لتوازن القوى، إلا أنَّه تبقى الفكرة الرئيسة من توازن القوى هو أنَّه نتيجة حتمية للصراع على القوة ولذلك فهو يتصف بالحركية والديناميكية حيث تسعى الدول بشكل دائم إلى الاخلال به من أجل أنَّ يخدم مصالحها المتغيرة، وأنَّ حالة الأستقرار التي يحققها تعد حالة مؤقتة، وبسبب هذه الحركية فأنَّه يأخذ عدة انماط واشكال كل منها له نتائجه المحددة والمرتبطة به، أنَّه يُعد آلية أساسية لتوزيع القوى في النظام الدولي.

المطلب الثاني: تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي

تؤدي التوازنات الإقليمية دوراً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية، إذ أنَّ التوازن الدولي يعتمد في أستقراره أو تغييره على الصراعات الإقليمية، وإذا صح تشبيه التوازن الدولي بالبنيان المشيد فأنَّ التوازنات الإقليمية هي الاحجار المكونة لهذا البناء، فإذا هدمت أو تبدلت فأنَّ البنيان لا بد أنَّ يتداعى، أنَّ الصراعات الإقليمية ما هي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم، وهذا ما يفسر لنا بوضوح عن العلاقة العضوية والحركية بين التوازن الاقليمي والتوازن الدولي، ومتى كان الامر كذلك فأنَّ القوى العظمى، خصوصاً في العصر النووي، أصبحت تخوض صراعاتها من خلال التوازنات الإقليمية، فتغيير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية،

فالقطب الذي يستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة يستطيع قلب التوازن الدولي لمصلحته، كما أنَّ الحفاظ على التوازنات الإقليمية بحسب وضعها القائم يُؤدي إلى الحفاظ على توازن القوى العالمي[35]، وبالعكس، فكلما كان إرتباط توازن القوى الفرعي أشد وثوقاً بتوازن القوى الأكبر والأكثر سيطرة على صعيد أوسع، قلت الفرصة المتاحة أمامه للعمل بصورة مستقلة وكثر ميله، إلى أنَّ يغدو مظهراً محلياً من مظاهر التوازن الأكبر والمسيطر على القوى[36]، وهنا يمكن اعطاء مثالاً بارزاً متمثل باللعبة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وتشاركها بها غالبية دول النظام الغربي، وهي الحفاظ على توازن القوى ما بين "اسرائيل" وبين دول المنطقة في الشرق الأوسط عربية وغير عربية[37].

تعتمد القوى الكبرى في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية، فهي تعمد إلى جعل تلك النظم تابعة لها، أو محيدة في علاقات القوة التي تبديها، وهكذا تصبح التوازنات الدولية سلسلة غير منتهية من توازنات إقليمية متفرعة عنها، مثل تركيا والمنطقة العربية، تركيا ووسط آسيا، تركيا وأوروبا، تركيا والعالم الاسلامي، علاوة على التوازنات بين القوى الكبرى[38]، حيث يمكن تحقيق التغيير الحاسم في "التوازن الدولي" عن طريق اجراءات إقليمية تتم بالوكالة، فالانتصارات التكنولوجية التي يتعذر أستخدامها في تغيير توازن القوى على المستوى العالمي يمكن استغلالها بطريقة غير مباشرة عن طريق امداد دولة إقليمية بها مثلما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية مع "اسرائيل"، فأنَّ كانت الطائرات الأمريكية المتطورة يستحيل عليها اختراق المجالات الجوية لدول حلف وارسو(**WARSAW**)(*) فهي قادرة على القيام بذلك بواسطة "اسرائيل" بطريقة غير مباشرة في عمليات متعددة معروفة[39].

الواقع أنَّ الصراع بين العملاقين أثناء الحرب الباردة اعتمد اعتماداً كلياً على الصراعات الإقليمية، وقد حققت الولايات المتحدة انتصارها على الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، ليس عن طريق الحرب المباشرة، بل من خلال تعديل الأوضاع الإقليمية لمصلحتها، فسقطت خنادق الاتحاد السوفيتي(سابقاً) الواحد تلو الآخر، حتى أصبحت الدولة السوفييتية نفسها ساحة للصراع، وتفككت نتيجة العجز عن إدارة

الصراعات الإقليمية[40]، وهنا يمكن أنَّ نردد ما قاله(تشرشل) في عام 1940م، من أنَّ "العالم الجديد بسلطانه وقوته، يخطو إلى الأمام لإنقاذ العالم القديم وتحريره"[41]، أي ما سميت الحروب بالوكالة **War by Proxy**.

فإذا كانت نظرية المجال الحيوي لا يمكن تطبيقها بطريقة مباشرة على المستوى العالمي فأنَّها ممكنة بطريقة غير مباشرة لصالح القوى الكبرى على المستويات الإقليمية دون الخوف من اثارة حروب عالمية يتجنب الجميع حدوثها، أي يمكن للدول الكبرى ممارسة سياسة المجال الحيوي بواسطة جهود إقليمية بالمشاركة أو بالوكالة[42].

معنى ذلك إنَّه إذا كان من المتعذر تعديل ميزان القوى على الصعيد العالمي عن طريق الزيادة التراكمية في القوة التدميرية، فأنَّه يمكن للدول الكبرى احداث هذه التغييرات في انحاء العالم المختلفة عن طريق الصراعات الإقليمية وخلق مراكز إقليمية في المناطق الحساسة بجعلها مناطق أزمات.

من جانب آخر، فأنَّ عدم التوازن بين موارد القوة من شأنَّه أنَّ يُؤدي إلى أنَّ يعرف بعدم انسجام المكانة **Status Inconsistency** التي تؤدي إلى خلق آليات تفاعلية مميزة داخل النظام الإقليمي، وكثيراً ما تمتد إلى سلوك الدولة على المستوى العالمي إذا كانت من الدول الكبرى في العالم والمؤثرة في السياسة الدولية لاسيما إذا كانت تلك الدولة قوية عسكرياً وضعيفة اقتصادياً، فقد تدفعها تلك الحالة إلى السعي لتحويل المزايا العسكرية التي تتفوق فيها مزايا سياسية واقتصادية على حساب الأطراف الأُخرى وإذا فشلت فأنَّها قد تلجأ إلى أستخدامها العنف العسكري، وينشأ مع هذه الالية استجابات إقليمية ودولية مختلفة تسعى أما إلى استيعاب عدوانية الدول من هذه الفئة سواء بالتأقلم السلبي أو الإذعان للابتزاز، وأما الدخول في صدام عنيف، ونمو النزعة العسكرية، وفتح المجال أمام الاختراق الاجنبي للأقليم في حالة العجز عن تشكيل تحالف إقليمي لمواجهة طغيان الدولة التي تعاني من عدم توازن مكانتها والتي تتسم سياستها الخارجية بمحاولات نشيطة لتغيير الوضع الراهن[43].

ينتج عن توازن القوى من اجراءات الدول التي تعمل جاهدة للحفاظ على الوضع الراهن أو لمحاولة كسب امتياز معين، وفي كلتا الحالتين، فأنَّ الدول الأُخرى ضمن النظام الدولي أو ضمن النظام الفرعي ستبحث عن مقياس نسبي للقوة المطلوبة وذلك من أجل الحفاظ على توازن القوى وتجنب الهيمنة من قبل دولة واحدة، والمرونة هي مفتاح الحفاظ على التوازن، والدول ذات القوة الكافية للتأثير على اجراءات الدول الكبرى يجب أنَّ تحافظ على درجة من الاستقلال في اتخاذ الاجراء الذي يمكنها من تثبيط أي محاولة للدول الكبرى من الهيمنة على العالم[44].

يتضح مما سبق، ثمة الكثير من الشواهد التاريخية التي تؤكد على مدى تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي، وما يعكسه من تداعيات ونتائج مؤثرة على الاطراف الدوليين، كل حسب مصالحه واهدافه التي يسعى الى تحقيقها، ومن ثم فان التوازن الدولي يسعى الى ايجاد توازنات اقليمية تهيء الظروف والاوضاع التي من شانها ان تعمل على تحقيق اهداف ومصالح الاطراف الرئيسة في التوازن الدولي ويعمل ايضاً على تحقيق اهداف ومصالح اطراف التوازن الاقليمي سواء بدعم المزيد من الترتيبات المساندة له او بمحاولة اضعاف التوازنات المضادة في المنطقة المعنية، لكن مثل هذا الموضوع يتطلب وجود خصائص وصفات محددة لا بد ان تتوفر في اللاعب الاقليمي لكي يكون قادراً على انجاز المهام والادوار المطلوبة لإدارة قضايا المنطقة المعنية وبما يحقق اهداف التوازن الاقليمي والدولي في الوقت نفسه، وهو ما سنتناوله في المطلب القادم.

المطلب الثالث: خصائص اللاعب الاقليمي

إنَّ الصفات والخصائص التي تتميز بها الادوار التي يمكن أنَّ يقوم بها المهيمن الإقليمي أو القوة الإقليمية المتطلعة للهيمنة على ما يحدث من تفاعلات داخل النظام الإقليمي، ولعل أهم هذه الصفات يمكن تلخيصها بالآتي[45]:

1. القائد الإقليمي أو الخصم أو المعارض **Regional Leader/Opponent**[*]: حيث يقوم المهيمن بدور أشبه بالوكيل الاعمال

في النظام، وهو غالباً يحظى بقبول أو تأييد قطاع واسع في الأقليم ويواجه كل من يعارضون هذا الدور.

2. الحمي/الراعي **Protector/Patron**: هذا الدور يتمحور حول إدراك صانعي السياسة في المهيمن الإقليمي أو القوة الساعية للهيمنة أنَّ لدولتهم دوراً خاصاً ومهماً تؤديه في النظام الدولي الأوسع، وهنا تظهر مهام وفرص كثيرة في المجال العالمي للقيام بأدوار متنوعة منها: البحث عن نفوذ خاص في أقليم جيوبوليتيكي آخر وحماية رعايا دول الأقليم في الخارج، ودعم المنظمات الخارجية التي تشارك في المعتقدات الايديولوجية والعقائد التي يساندها المهيمن داخل نظامه الإقليمي وتقوي من نفوذه.
3. المقاتل الإقليمي **Regional Combatant**: وهو دور يلجأ فيه المهيمن أو المتطلع للهيمنة إلى التلويح بأستخدام القوة العسكرية ضد الأطراف الإقليمية التي تتحدى نفوذه.
4. الوسيط **Mediator**: حيث يقوم المهيمن بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات داخل النظام الإقليمي بين المساومين والأطراف التابعين، ويشمل هذا الدور سعي المهيمن لإرساء قواعد واعراف واجراءات إقليمية ودولية لتخفيف وحل الصراعات الإقليمية.
5. المنبوذ الإقليمي والمنبوذ الدولي **International–Regional**: وترجع هذه الصفة إلى اتهام الدولة المتطلعة للهيمنة من جانب أعضاء النظام الإقليمي بأنَّ نظامها السياسي يفتقد الشرعية أو أنَّ وجوده غير شرعي، وفي هذه الحالة تكون تلك الدولة محاصرة ومعزولة لذلك فأنَّ سلوكياتها تكون عدوانية وتسعى للتحالف خارج الإقليم، وقد تمتد آثار هذا الاتهام بعد الشرعية إلى خارج الأقليم فتصبح صفة "المنبوذ" دولية في هذه الحالة.
6. رجل البوليس **The Policeman**: حيث يكون المهيمن أو المتطلع للهيمنة مستعداً لتقديم المساعدة العسكرية لأنظمة دولة مساومة أو دولة طرفية من أعضاء الأقليم تواجه قلاقل أو تهديدات عسكرية داخل مجتمعها، ويحكم هذا الدور

بالطبع طبيعة ذلك الصراع الداخلي واحتمال دخول طرف دولي اقوى في صف الجماعات المعارضة للنظام الحاكم بمساندة المهيمن الإقليمي، فقد يتراجع عن المساندة وقد يستمر ولكل حالة ظروفها، بالطبع ونتائجها أيضاً.

7. المدافع عن القيم والمعتقدات: وهنا يكون المهيمن صاحب ايديولوجية حاكمة ويسعى لنشرها والدفاع عنها داخل الإقليم، ويلجأ من ثم إلى تقديم الدعم للأعوان سواء اكانوا دولاً أم جماعات معارضة، في هذه الحالة قد ينقسم النظام الإقليمي إلى قسمين، الأول يحكم باتباع أو أنصار في الايديولوجية والآخر يحكم من جانب رافضين يكون التدخل في شؤونهم من أبرز أهداف المهيمن أو المتطلع للهيمنة.

8. المحرر **Liberator** : وهو دور يعد امتداد للدور السابق حيث يكون المهيمن أو المتطلع للهيمنة مستعداً لتقديم المساعدة العسكرية والمعنوية لتنظيم ثوري أو قوات مقاومة تحمل معتقدات يؤمن بها المهيمن في دولة من أعضاء نظامه الإقليمي، ويكون المتطلع للهيمنة أكثر استعداداً لتقديم المساندة والدعم لمنظمات أو حركات معارضة داخل إحدى الدول المساومة المتعارضة معه ايديولوجياً والتي تسعى لكسب أنصار ومؤيدين في أوساط النخب المثقفة داخل مجتمع المتطلع للهيمنة.

9. المحرك الاقتصادي الإقليمي **Regional Economic Engine**:

وينبع هذا الدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة أنَّ عليه واجباً اخلاقياً في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الأقليم لا سيما إذا كانت قد خضعت في حقبة سابقة لحكم استعماري من جانب المهيمن وحيث يدرك أنَّ تحقيق أهدافها تخدم متطلعاته ومصالحه الإستراتيجية داخل الإقليم، حيث أنَّ تطوير اقتصاديات هذه الدول يمكن أنَّ يخلق اسواقاً واسعة لمنتجاته وأنَّ يدعم التكامل والاعتماد المتبادل، ويربط مصير هذه الدول به، ويحقق أستقرارها السياسي ومن ثم يضمن فرض هيمنته وزعامته على الأقليم ويضمن التصدي لأي

محاولة اختراق اجنبي من أي دولة منافسة من خارج الأقليم تسعى لتهديد نفوذه، وهذه الصفات جميعها تكاد تنطبق على ما تقوم به تركيا.

المطلب الرابع: متطلبات تأثير التوازن الاقليمي على التوازن الدولي

لكي ينعكس التوازن الإقليمي على التوازن الدولي ويؤثر فيه بشكل فاعل فلا بد من وجود شروط تخص الطرفين الإقليمي والعالمي، وهي شروط يمكن إجمالها في ثلاثة:

1. أهمية الطرف الإقليمي:

إنَّ شروط تأثير التوازن الفرعي في التوازن الرئيس، أهمية الأقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الأقليم في النظام الدولي، فأقليم أوروبا، أو شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب[46]، فمن الممكن النظر إلى النزعة الإقليمية كقوة تكامل وكقوة انحلال في السياسة العالمية، انها تعبر في الوقت نفسه عن الرغبة في العمل الجماعي والهوية الجماعية وعن الرغبة في الأختلاف والتميز في الساحة العالمية، كذلك تنطوي الإقليمية على آثار عميقة بالنسبة لكيان الدولة والنظام الدولي على السواء بوصفها تركيزات على الطموحات والنشاط في الساحة العالمية، ويمكن رؤيتها بوصفها جسراً يوصل إلى النظام العالمي وحاجزاً يقف في طريقه، ولها وجهان وهذا يعود حتماً إلى نتيجة موقعها عند تقاطع النظامين الوطني والعالمي، وأخيراً، فهو عدم وجود طراز واحد للنزعة الإقليمية ولا إطار نظري سائد لتحليل النزعة الإقليمية، ويحدد(اندرو هاريل **Andrew Hurrell**)، في إحدى أوسع معالجاته نطاقاً للموضوع ثلاثة أتجاهات نظرية رئيسة في دراسة النزعة الإقليمية: نظريات عامة ترى النزعة الإقليمية استجابة لضغوط وقوى خارجية، ونظريات تركز على تطوير التظافر والترابط الإقليميين، ونظريات على مستوى محلي تشدد على تأثير التغييرات مثل اشاعة الصبغة الديموقراطية على النزعة المؤدية إلى اضفاء الصبغة الإقليمية والتعاون الإقليمي[47]، فضلاً عن أهمية الطرف الإقليمي ذاته وقدرته العسكرية والاقتصادية والجغرافية كي يستطيع تأدية دوره

لحساب القطب العالمي، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف، ولكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة، فبعضها لا يستطيع تجاوز الدور المحلي والاحتماء بالقوى المحلية، نظراً لأنَّ قدراته العسكرية أو الاقتصادية لا تمكنه من أداء دور قيادي، ففي التوازن الإقليمي الآسيوي مثلاً لا تستطيع دول مثل سنغافورة أو لاوس أو بورما القيام بدور جوهري، لأنَّها ذات قدرة محدودة لا تمكنها من خوض الصراع المستمر، وفي التوازن الأوروبي لا يمكن لدولة صغيرة مثل سويسرا أو بلجيكا أو اللوكسمبورغ أنَّ تتحول إلى قوة إقليمية عظمى ذات تأثير في التوازن الدولي[48]، ومن ثم فان اهمية أي طرف اقليمي في منطقة معينة سيؤدي بالضرورة الى قيامه بدور بارز ومؤثر وتشكيل قاعدة التفاعلات على مستوى المنطقة.

2. إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي:

تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي، وهي لا تخوض هذا الصراع إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي ووجدت الطرف الإقليمي المناسب الذي يتوجب دعمه والاستفادة من دوره، وعلى الطرف الدولي بناء إستراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع، ويعود الصراع العربي–"الاسرائيلي" كمثال صالح لإبراز مسألة مدى إدراك الطرف الدولي أهمية الصراع الإقليمي وقدرة أطرافه[49]، وبالقياس إلى الفرض القائل بأنَّ العمل المنظم يتم انجازه على احسن نحو في نطاق مجموعات إقليمية، فالصلات الإقليمية وما يصاحبها من وشائج التقارب تقابلها عداوات إقليمية راسخة الجذور، وعامل القرب الجغرافي قد يشكل اخطاراً ترغب الدول في تقليلها بالهروب إلى العالمية بدلاً من اصطناع الجهود التعاونية التي تُؤثر الدول استغلالها لنفسها في داخل حدودها ووراء استارها، وبذلك تتخذ صفة المجموعة الشمسية، حيث تدور الكواكب الصغرى حول الشمس المركزية، وإذا ما تصورنا عالماً مقسماً إلى كتل إقليمية أمريكية، وبريطانية، وسوفيتية(سابقاً)، فهي لا تتعدى أنَّ تكون مناطق نفوذ

لصالح الدول الكبرى[50]، وعليه نجد الفواعل الإقليمية كانت ولما تزل بمثابة الأنعكاس لأدوار الأقطاب أو الفواعل الدولية.

3. وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي:

ان هذا الشرط مهم للغاية، فلا بد من وجود مصالح مشتركة وحقيقة بين الطرفين الدولي والإقليمي، مصالح ذات طابع إستراتيجي(عسكرية، اقتصادية، ثقافية، تاريخية)، فبدون المصالح يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً وكلما تعددت المصالح كان التحالف متماسكاً وقوياً[51].

يتضح مما سبق، أنَّ التوازن الإقليمي يُؤدي دوراً أساسياً وفاعلاً في توازن القوى العالمي، كما أنَّ طبيعة العصر الحالي ضاعفت من أهمية التوازنات الفرعية، فإذا كانت الحرب العالمية أصبحت مستبعدة، فأنَّ الحروب ستأخذ الطابع الإقليمي، فضلا عن أستمرار الحروب بوسائل أُخرى أو ما يطلق عليه الحروب غير الخشنة، حيث تستطيع القوى الكبرى إدارة الصراع فيما بينها بعيداً عن مدنها وسكاناها ومواردها، وهي عن طريق تفعيل التوازنات الإقليمية تعمل على تعديل ميزان القوى العالمي الاحادي القطبية لمصلحتها سواء بالحفاظ عليه أو محاولة تعديله لصالحها، ويعد هذا أحد الدروس المستفادة الذي افرزتها الحرب الباردة، والتي تصلح لحالة أُحادية القطبية التي يعيشها العالم الآن، وأحد أهم الدروس من حرب الخليج الثانية 1990–1991م، والصراع العربي–"الاسرائيلي"، وحرب كوسوفو وحرب احتلال العراق 2003م.

المطلب الخامس: وظيفة ميزان القوى

إنَّ الوظيفة الأساسية لميزان القوى هي إدارة القوة على مستوى النسق الدولي، وفي هذا الإطار يمكن أنَّ نتمثل الأهداف الرئيسة التي يعمل ميزان القوة على تحقيقها في[52]:

1. **الحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على النسق الدولي:** فهدف توازن القوى هو الحيلولة دون ابتلاع قوة مهيمنة لبقية الدول الأعضاء، فتقتضي بذلك على

تعدد الدول وهو الركن الأساس في النسق الدولي، فحيث لا تعد للدول لا نسق.

2. حماية أمن واستقلال الأعضاء: فالهدف الرئيس في السياسة الخارجية لأية دولة هو حماية أمنها وصيانة استقلالها، ولا يتأتى تحقيق ذلك إلا من خلال وضع ضوابط على إمكانية تزايد قوى الدول فيما وراء حدود معينة مشكلة بذلك تهديداً لأمن الدول الأُخرى، وقد اثبتت احداث التاريخ أنَّه ليس ثمة وسيلة أكثر فاعلية في مجال كفالة أمن واستقلال الدول من سياسة توازن القوى، غير أنَّ ثمة من يرون أنَّ المقصود بصيانة استقلال الدول–كهدف من أهداف توازن القوى– هو صيانة استقلال الدول الكبرى أو الرئيسة فقط، دون بقية الدول الأُخرى محدودة القوة، التي قد تخضع للتقسيم ومن ثم تفقد استقلالها بل ووجودها اصلاً كدولة–تبعاً لمقتضيات تحقيق ميزان القوة بين الأقطاب أو القوى الرئيسة في النسق الدولي ولنا في بولندا خير دليل على ذلك.

3. إتاحة المناخ الملائم لكي تقوم عناصر أُخرى بدورها في تحقيق السلام وحفظ النظام الدولي: ومن هذه العناصر–القانون الدولي–المنظمات الدولية–الدبلوماسية، وهذه العناصر لن يمكنها أنَّ تؤدي دورها بفعالية ما لم يكن ثمة توازن بين القوى بحيث يمكن للدول أنَّ تتصدى لأية دولة تخرج على قواعد السلوك الدولي المعمول به، وتحاول الهيمنة أو السيطرة المطلقة على النسق الدولي.

إنَّ تحليل ميزان القوى يتضمن تقييم الوضع دائم التغيير، إذ تتغير عضوية التحالفات، ويتغير الاستحواذ على الإمكانات العسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بأستمرار، في الوقت الذي توجد هناك ثمة توازنات عالمية دولية مهمة وإلى جانبها توازنات على الصعيد الإقليمي أيضاً[53].

يتضح مما سبق، ان ميزان القوى يستهدف مجموعة من الاغراض وهو يسعى الى تحقيقها حفاظاً على ادارة القوة في المستوى الدولي وما يترتب عليها من تداعيات ونتائج تنعكس بصورة او بأخرى على التوازن الاقليمي سواء على مستوى التعاون

والسلم والامن او على مستوى الصراع والتوتر والاضطرابات التي من الممكن ان تشهدها احدى المناطق الاقليمية نتيجة التأثير او التأثر مع التوازن الدولي لما يتواجد من ترابط بين التوازنين وتأثر احدهما بالآخر.

الخاتمة

يتضح مما سبق أنَّ الدول الغير متكافئة في المكانة الدولية ستحاول تحقيق التوازن في مكانتها الدولية، فإذا فشلت في تحقيقه بالطرق الشرعية، فأنها ستلجأ إلى السلوك الصراعي ولا سيما إزاء الدول ذات المكانة العليا المتوازنة، أي أنَّ عدم توازن المكانة ينتج ضغوطاً مستمرة نحو التحرك إلى موقع التوازن، بحكم المعاملة المتفاوتة التي تلقاها هذه الدولة من الدول الأُخرى، بمعنى أنَّ الدول الأُخرى لا تتعامل معها على أنَّها دولة كبرى أو هامة على الرغم من أمتلاكها بعض مقومات المكانة العليا، كما أنَّ ثمة تأثير متبادل بين التوازن الدولي والإقليمي بحيث توجد تفاعلات كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ذلك أنَّ التوازن الدولي له التأثير الواضح على ميزان القوى الإقليمي أو الفرعي عن طريق احداث تفاعلات معينة في بيئة إقليمية معينة توصف بتفاعلات الوكالة بوجود لاعبين إقليمين كل منهم يمثل طرف رئيس من أطراف التوازن الرئيس، وكذلك فأنَّ السياسة الدولية ليست حكراً على أطراف القوى الرئيسة، على الرغم من أنَّها هي المتحكمة في فضاء السياسة والعلاقات الدولية بشكل ظاهري، إلا أنَّ القوى الاصغر من الممكن أنَّ تؤدي دوراً خطيراً عن طريق الأوضاع الإقليمية والتوازنات الفرعية إذا ما اتسمت بالحكمة والمهارة، كما دل على ذلك الواقع والتاريخ، ذلك أنَّ ميزان القوى الرئيس يتأثر بالتوازنات الفرعية التي مهما قل وزنها فأنَّها تبقى قادرة على التأثير في كفتي ميزان القوى الرئيس وترجيح أحدهما على الآخر، فالتوازنات الإقليمية تقوم بدور مشتبه للحامل للميزان عن طريق ترجيح إحدى كفتي الميزان لطرف رئيس على حساب الآخر من الأطراف الرئيسة في ميزان القوى.

The balance of international forces and the regional balance of power: analytical study theory

Humanity has seen during its long history since I knew the idea of the state, the emergence of the issue of accompanying knew the balance of power in the context of the conflict law governing international relations, and as a result its importance has been taught a large carefully at several institutions and centers of Western research developed and became the cornerstone of the international policies of the Western world , there are those who believe that the keys of the peace or international stability, the fact that cases of stability witnessed by the international community was the result of him, while others see is only the illusion that the issue of military force is no longer the determining factor in international politics, especially after the cold war, the highlights another concept, It is a balance of interests, while both forms represent or result for one goal is to force in its various forms, which may follow against which the methods of military or methods of exchange of interests force which is long by today's soft power and hard power to lead to a balance of power over international and regional level, the process of mutually interactive governed by the rules of international relations, the struggle for power and national interest, in the form which achieves States, international and regional status, which seeks to achieve, so we will address in this section the concept of balance, and what is the mutual influence between the international balance sub-balance through five demands President:

First requirement: the concept of balance

The second requirement: the impact on the regional balance of international balance

Third requirement: Player regional characteristics

Fourth requirement: the requirements of the impact on the regional balance of international balance

Five requirement : post the balance of power

[1]) الدكتور كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، العراق، شركة اياد للطباعة الفنية، 1987م، ص 195.

[2] (جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبدالرحمن القصيبي، ط 2، جدة، المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة، 1984م، ص 141.

[3]) الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، مطبعة دار الحكمة، 1991م، ص 258.

[4]) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 2009م، ص 240.

[5] (مارسيل ميريل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د.حسن نافعة، القاهرة، جمهورية مصر العربي، دار المستقبل العربي، 1986م، ص 57–58.

[6] (جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ترجمة: دار كونتينيوم للنشر، دبي، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2000م، ص 217.

[7] (Cynthia Weber, International relations theory: a critical introduction, 3rd ed, London-New York, Routledge, 2010, P.19.

[8] (Tom Dyson, Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2010, P.100. ; Hans Mouritzen, " Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy", in: Iver B.Neumann and Ole Wæver(Editor), The Future of International Relations, London-New York, Routledge, 1997, P.88.

[9] (Dong Sun Lee, Power Shifts, Strategy, and War Declining states and international London-New York, conflict, Routledge, 2008, P.1.

[10] (بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، ط 1، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، الاهلية للنشر والتوزيع، 1994م، ص 301. وأيضاً:
Jack Donnelly, Realism and International Relations, New York, U.S.A Cambridge University Press, , 2004, PP.114-115.

[11] (الدكتور إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم، ط 2، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009م، ص 50.

[12] (Richard Burchill, Nigel D. White and Justin Morris, International Conflict and Security Law, Cambridge, United Kingdom, Cambridge university press, 2005, P.298.

[13] (الدكتور خليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأُسس..الثوابت والمتغيرات، ط 1، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013م، ص 112–113.

[14] (الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الاحلاف في توازن القوى وأستقرار الانساق الدولية، القاهرة، منشورات مكتبة مدبولي، 1997م، ص 32.

[15] (الدكتور إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 51.

[16] (الدكتور عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار الكتاب الحديث، 2013م، ص 345–346.

[17] (Colin Elman and Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory: appraising the field, London, England, the Belfer Center for Science and International Affairs, 2003, P.331.

[18] (Martin Griffiths, International relations theory for the twenty-first century: an introduction, London-New York, Routledge, 2007, P.17.

[19]) فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، ط 1، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث السياسية، 2014م، ص 71.

[20] (الدكتور إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 68.

[21] (جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط 1، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م، ص 212.

[22]) كينيث نيل والتز، الإنسان والدولة والحرب، ترجمة: عمر سليم التل، مراجعة: سليم الغانمي، ط 1، ابو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة(كلمة)، 2013م، ص 401.

[23] (الدكتور سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، العراق، مكتبة السنهوري، تاريخ النشر: بلا، ص 349.

[24]) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص 212.

[25]) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جتكر، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 2015م، ص 159.

[26]) الدكتور إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط 1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المكتبة الاكاديمية شركة مساهمة مصرية، 2011م، ص 197–198.

[*] (*) السياسة الخارجية البريطانية افتخرت بمبادئها البراغماتي: لا اصدقاء دائمين ولا اعداء دائمين، مجرد مصالح دائمة، كما يعزى إلى القول المأثور ذلك إلى بالمرستون، حيث أنَّ هذا المبدأ تطور خلال القرن التاسع عشر، وتحديدا للحفاظ بمعزل عن التشابكات القارية. للمزيد من المعلومات ينظر:
Alan Cassels, Ideology and international relations in the modern world, London-New York, Routledge, 2003, P.117.

[27] (الدكتور فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، بغداد، العراق، مطبعة شفيق، 1975م، ص 30–31.

[28] (Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, London, Fontana Press, 1989, PP.693-695.

[29] (هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص 168.

[30] (الدكتور خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 104.

[31]) كينيث نيل والتز، مصدر سبق ذكره، ص 398.

[32] (Michael P. Sullivan, Theories of International Relations: Transition vs. Persistence, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2001, P.115.

[33])) أنابيل موني وبيتسي إيفانز، العولمة: المفاهيم الأساسية، ترجمة: آسيا دسوقي، مراجعة: سمير كرم وزينب ساق الله، ط 1، بيروت، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009م، ص 111.

[34]) المصدر نفسه، ص 196–197.

[35] (الدكتور إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 213.

[36]) هانز.جي.مورجنثاو، السياسة بين الامم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب: خيري حماد، الجزء الأول، القاهرة، جكهورية مصر العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، تاريخ النشر: (بلا)،ص 273.

[37] » الدكتور محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط 1، الدار البيضاء، المملكة المغربية، المركز الثقافي العربي، 1987م، ص 41.

[38] » الدكتور خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط 1، عمان، الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص 52.

[*] ظهر حلف وارسو(WARSAW) إلى الوجود عام 1955م، اثر تشكيل الكتلة الغربية حلف شمال الأطلسي(NATO) ورفض الحلف طلب الاتحاد السوفيتي(السابق) الانضمام إليه، وضم المانيا الغربية، وقد اضفى هذا الحلف مسحة شرعية على الوجود السوفيتي في شرق أوروبا، ووضع القوات العسكرية لتلك الدول تحت القيادة السوفيتية، كما أنَّ هذا الحلف يعبر تشكيله عن رغبة الاتحاد السوفيتي(السابق) في انشاء منظمة عسكرية ليستخدمها كأداة تكتيكية في المفاوضات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي(السابق) من جهة والكتلة الغربية من جهة أُخرى. للمزيد من المعلومات ينظر: لين سكوت، التاريخ الدولي 1945–1990م، في كتاب، جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 159. وأيضاً: الدكتور محمد عزيز شكري والدكتور مصطفى ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الجزائر، دار عالم المعرفة، 1978م، ص 56–57.

[39] » أمين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن وأمريكا واسرائيل، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار المستقبل العربي، 1990م، ص 24.

[40] » الدكتور إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 213.

[41] » هانز.جي.مورجنثاو، مصدر سبق ذكره، ص 277.

[42] » أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[43] » الدكتور محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م، ص 65.

[44] » روبرت د.كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة وتقديم: د. أحمد طاهر، عمان، الاردن، مركز الكتب الاردني، 1989م، ص 119.

[45] » الدكتور محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص 70–72.

[*] إنَّ أهم مقومات القائد الإقليمي هي(الوعي بوجود العوامل المشتركة بين دول الأقليم وتنميتها، السيطرة على الخلافات والتناقضات مع الحرص على التوازن بين القوى الاساسية في الإقليم، التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك، أمتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للأقليم وتطويره وتقويته، تجاوز الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه، القوة النسبية وقوة الدولة التي توضع مع موازين القياسات الإستراتيجية ليست قوة مطلقة بل هو قوة تقارن بقوى الدول الأُخرى في الدائرة الإقليمية ولا سيما التي تحيط بها او تتعارض مع مصالحها القومية فقوة الدولة مركب شمولي يدخل في مكوناته العناصر الرئيسة التي تقوم عليها الدولة، القبول من القوى الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد بما يكسبها النفوذ والقدرة على التأثير يتبع ذلك نجاح في أداء هذا الدور لأكتساب الخبرة من واقع الممارسة الفعلية لهذا الدور. للمزيد من المعلومات ينظر: د. دلال محمود السيد، "مقومات مفقودة: معضلات الدولة لقائد في النظم الإقليمية والدولية"، (أتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية) ملحق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد(196)، 2014م، ص 16.

[46] » الدكتور خضر عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[47] » برايان وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث والترجمة، 2004م، ص 95–96.

[48] » الدكتور إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 214.

[49] » المصدر نفسه، ص 215.

[50] » إينيس ل.كلود(الابن)، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: الدكتور عبدالله العريان، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، 1964م، ص 167.

[51] »الدكتور خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 108–109.

[52] » الدكتور هشام محمود الأقداحي، العلاقات الإستراتيجية الدولية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، مؤسسة شباب الجامعة، 2014م، ص 72–73.

[53] » بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة: لبنى عماد تركي، مراجعة: هبة عبدالعزيز غانم، ط 1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013م، ص 32.